بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحب أجمعين.

أما بعد؛ فهذا هو الدرس السابع من دروس شرح المقدمة الجزرية، ضمن الدورة العلمية الأولى بمعهد الإمام الآجري لتحفيظ وإقراء القرآن الكريم.

في الدروس الستة الماضية شرحنا مقدمة النظم، والأبيات الخاصة بمخارج الحروف، والأبيات الخاصة بصفات الحروف، وفي هذا الدرس سنشرح الأبيات التالية وهي الخاصة بالتجويد.

وسأضمن شرحنا على هذا الباب المباحثَ التالية:

الأول- تعريف التجويد لغة واصطلاحا.

الثاني- حكم القراءة بالتجويد.

الرابع- دليل ثبوت أحكام التجويد، وكيفيةُ وصول القرآن إلينا.

الخامس- مراتبُ التلاوة.

السادس- اللحن والألحان في قراءة القرآن.

وكما هو ظاهر؛ لن أراعي ترتيب الناظم في هذا الباب؛ وذلك لأني رأيت أن المناسب أن نبيّن حقيقة التجويد أولا ثم بعد ذلك نتكلم على ما يتعلق به من مباحث؛ حتى تكون الأفكار مرتبة على أساس سليم؛ وكما هو معروف: الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

وقبل أن نشرع في شرح الباب أنبه إلى أن كلامي في شرح هذا الباب سيكون حول التجويد العملي (الذي هو تطبيق قواعد التجويد في تلاوة القرآن) لا حول التجويد النظري (الذي هو معرفةُ قواعد وأحكام التجويد وحفظُها وفهمُها)، وقد سبق لنا الكلام على كل واحد من هذين القسمين في شرح مقدمة النظم، وفي المحاضرة الموسومة بـ(مقدمةٌ في التجويد)، فليُرجع إليهما.

فنبدأ ببيان حقيقة التجويد..

أما التجويد في اللغة فهو كما قال الداني: التجويد: مصدر جودت الشيء. ومعناه انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولذلك يقال: جود فلان في كذا، إذا فعل ذلك جيدا، والاسم منه الجودة. اهـ.

ويقال لقارئ القرآن المحسّن لتلاوته: مجود إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ بريئة من الرداءة في النطق، والجور والتحريف حال النطق بها.

وأما التجويد في الاصطلاح: فتعريفه الذي اشتهر عند المتقدمين هو أنه "إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبَها، ورد الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكينُ النطق به على حال صيغته وهيئته، من غير إسرافٍ ولا تعسفٍ، ولا إفراطٍ ولا تكلفٍ". اهـ

وقد اعتمد ابنُ الجزري هذا التعريف في (النشر) بلفظ قريب منه. وأما هنا في الجزرية فقد زاد على التعريف عناصر جديدةً؛ حيث جمع بين حق الحروف ومستحقها، وكان لذلك أثره في تصور حقيقة علم التجويد عند المتأخرين، وحصرِ الموضوعات التي يتناولها، حيث قال:

|  |  |
| --- | --- |
| وهو إعطاء الحروف حقها | من صفة لها ومستحقها |
| ورد كل واحد لأصله | واللفظ في نظيره كمثله |
| مكملا من غير ما تكلف | باللطف في النطق بلا تعسف |

لكن ينبغي فهم أبيات المقدمة في ضوء أصل هذا التعريف، كما ورد عند العلماء المتقدمين؛ لأن الصياغة الشعرية أدت إلى بعض الغموض، خاصة في البيت الثاني من التعريف.

قولُ ابنِ الجزري: (وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها) معناه: إعطاء الحروف حقها ومستحقها من الصفات الثابتة لها.

وحق الحرف: صفته اللازمة؛ من الهمس، والجهر، والشدة، والرخاوة... وغير ذلك من الصفات التي درسناها.

ومستحق الحرف: ما ينشأ عن الصفة اللازمة –أي ما ينشأ عن الحق-؛ كترقيق المستفل، وتفخيم المستعلي... وغير ذلك. قال علي القاري: ويدخل في ذلك ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعض –أي الصفات الناشئة عند التركيب-.

فالحق صفة اللزوم، والمستحق صفة العُروض.

وقوله: (ورد كل واحد لأصله) أي: صرفه إلى حيّزه ومخرجه.

وقوله: (واللفظ في نظيره كمثله) الكاف زائدة، والمعنى: أن تلفظ بنظير ذلك الحرف بعد التلفظ به كالتلفظ به أولا. يعني أن تجَعْل النظير كنظيره في القراءة الواحدة؛ لتكون القراءة متساوية وعلى نسق واحد، فمثلا إذا كنت تقرأ برواية فيها القصر والتوسط في المد المنفصل؛ فمرَّ بك مدٌّ منفصلٌ؛ واخترتَ أن تتوسطه؛ فعليك حينئذ أن تمد بقية المدود المنفصلة بالمقدار نفسه، وليس لك أن تقصر في موضع وتتوسط في موضع آخر.

وإذا قرأتَ فمر بك مد عارض للوقفِ فتوسطتَه؛ فعليك أن توسط بقية المدود العارضة للوقف... وهلم جرا.

والإخلال بهذا الأمر من اللحون الخفية التي لا يدركها إلا مهرة القراء –كما سيأتي-.

وقوله: (مكملا من غير ما تكلف) في (مكملا) روايتان: كسر الميم الثانية، وفتحُها.

قال علي القاري: على رواية كسر الميم يكون المعنى: حالَ كونِ اللافظ مكمِّلَ الصفات حقا واستحقاقا.

وعلى رواية فتح الميم يكون المعنى: كونَ الملفوظِ مكمَّلَ الأداء مخرجا وصفةً من غير تكلفٍ وارتكابِ مشقةٍ في قراءته بالزيادة على أداء مخرجه والمبالغةِ في بيان صفته. اهـ

و(ما) في هذا البيت زائدة؛ لتأكيد النفي.

والتكلف: مصدر تَكَلَّفَ الشيءَ إذا حمله على نَفسه وَلَيْسَ من عَادَته.

وقوله: (باللطف في النطق بلا تعسف) باللطف: يعني بالرفق، بلا تعسف: يعني بلا خروج عن استقامةِ جادةِ الأداءِ إلى طرفي الإفراط والتفريط، فلا يزيد في أزمنة الحركات حتى يتولد منها حروف مد، ولا يختلس من أزمنتها -طبعا هذا في غير ما ورد فيه ذلك-، ولا يزيد في التفخيم حتى يجعله شبيها بالواو، ولا يزيد في الترقيق حتى يجعله إمالة أو تقليلا –طبعا هذا أيضا في غير ما ورد فيه ذلك-، وعلى هذا فقس، فالإفراط والتفريط كلاهما مذموم في القراءة، وكما قيل:

لا تغــل فـي شـيء مـن الأمـر واقتصـد .. كــــلا طــــرفي قصـــد الأمـــور ذميـــم

قال ابن الجزري: فلَيْسَ التَّجْوِيدُ بِتَمْضِيغِ اللِّسَانِ، وَلَا بِتَقْعِيرِ الْفَمِ، وَلَا بِتَعْوِيجِ الْفَكِّ، وَلَا بِتَرْعِيدِ الصَّوْتِ، وَلَا بِتَمْطِيطِ الشَّدِّ، وَلَا بِتَقْطِيعِ الْمَدِّ، وَلَا بِتَطْنِينِ الْغُنَّاتِ، وَلَا بِحَصْرَمَةِ الرَّاءَاتِ، قِرَاءَةٌ تَنْفِرُ عَنْهَا الطِّبَاعُ، وَتَمُجُّهَا الْقُلُوبُ وَالْأَسْمَاعُ، بَلِ الْقِرَاءَةُ السَّهْلَةُ الْعَذْبَةُ الْحُلْوَةُ اللَّطِيفَةُ، الَّتِي لَا مَضْغَ فِيهَا وَلَا لَوْكَ، وَلَا تَعَسُّفَ وَلَا تَكَلُّفَ، وَلَا تَصَنُّعَ وَلَا تَنَطُّعَ؛ لَا تَخْرُجُ عَنْ طِبَاعِ الْعَرَبِ وَكَلَامِ الْفُصَحَاءِ بِوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ وَالْأَدَاءِ. اهـ

وتلتقي عناصرُ تعريف التجويد عند ابن الجزري بما قاله المرادي عن الأمور التي يتوقف عليها تجويد القراءة، وهي:

معرفة مخارج الحروف

وصفاتها

والأحكام الناشئة عن التركيب

ورياضة اللسان بذلك.

ولم يغب عن ابن الجزري أهمية رياضة اللسان في إتقان التجويد، فقال:

|  |  |
| --- | --- |
| وليس بينه وبين تركه | إلا رياضة امرئ بفكه |

قال القاري: (بينه) اسم ليس، وهو ظرفٌ لمقدَّرٍ هو اسمٌ حقيقةً، وهو: (فرق).

و(إلا) بمعنى: غير، و(رياضة) خبر ليس، و(بفكه) متعلق برياضة. اهـ

وقوله: (بفكه) قال ابن الناظم: أي: بفمه، من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

وقال القاري: والأظهر أن المراد به ذكر المحل وإرادة الحالّ –وهو اللسان-.

وقال بعضهم إن المراد بالفك هنا: الفكان؛ لأنه مفرد مضاف؛ فيعم.

وعلى كل حال فابن الجزري كأنه استشعر من السامعين استصعابَ تحصيله ولحوقَ الحيرةِ لهم في ذلك؛ فدفع تلك الحيرة ببيان طريقه؛ فقال: الفارق بين المجوّد وغيرِه ليس إلا الرياضةُ بالفك، واستعمالُه شيئا فشيئا، والسماعُ من أفواه المشايخ القراء إلى أن يحصل التمرن والرسوخ في ذلك.

ولاحِظ أنه يجب أن تكون تلك الرياضة بفم القارئ، لا بمجرد تخيلها في ذهنه؛ فإن ذلك مِن تَرْكِ التجويد، وذلك لأن علمَ التجويد علمٌ عملي، مبني على الممارسة والتطبيق بين أيدي المهرة من أهله حتى يَبلغ المتعلم درجة الإتقان.

وقد تكلم الناظم على هذا المعنى بعبارة جميلة؛ فقال: "وَلَا أَعْلَمُ سَبَبًا لِبُلُوغِ نِهَايَةِ الْإِتْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ، وَوُصُولِ غَايَةِ التَّصْحِيحِ وَالتَّسدِيدِ؛ مِثْلَ رِيَاضَةِ الْأَلْسُنِ، وَالتَّكْرَارِ عَلَى اللَّفْظِ الْمُتَلَقَّى مِنْ فَمِ الْمُحْسِنِ، وَأَنْتَ تَرَى تَجْوِيدَ حُرُوفِ الْكِتَابَةِ كَيْفَ يَبْلُغُ الْكَاتِبُ بِالرِّيَاضَةِ وَتَوْقِيفِ الْأُسْتَاذِ.

وَلِلَّهِ دَرُّ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- حَيْثُ يَقُولُ: لَيْسَ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَتَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ بِفَكِّهِ.

فَلَقَدْ صَدَقَ وَبَصَّرَ، وَأَوْجَزَ فِي الْقَوْلِ وَمَا قَصَّرَ. اهـ.

وذكر في بعض كتبه ما معناه أن سبيل التدرب على إتقان الحروف أن يُحكم القارئُ النطقَ بكل حرف على حدة، ثم يُعمل نفسه بإحكام حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالةَ الإفراد. فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة.

فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب.

قال الدكتور غانم الحمد: "ونظرية علماء التجويد في اكتساب ملكة التجويد من خلال التلقي من فم المحسن، والمداومةِ على تمرين اللسان على ذلك؛ تتماشى مع أحدثِ نظريات اكتساب اللغة، يقول العلامة ابن خلدون: "السمع أبو الملكات اللسانية"، ويشرح ذلك بقوله: "والملكات لا تحصل إلا بتَكْرار الأفعال، لأن الفعل يقع أولا وتَعُود منه للذَّات صفةٌ، ثم يتكررُ فتكون حالا، ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة، ثم يزيد التَّكرار فتكون ملكة، أي صفة راسخة.

فالمتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودةً فيهم؛ يسمعُ كلامَ أهل جيله وأساليبَهم في مخاطباتهم وكيفيةَ تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصبي استعمالَ المفردات في معانيها فيُلَقَّنُها أولا، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقَّنُها كذلك، ثم لا يزال سماعُهم لذلك يتجدد في كل لحظة، ومن كل متكلمٍ، واستعمالُه يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة، ويكون كأحدهم.

هكذا تصيَّرَت الألسن واللغات من جيل إلى جيل، وتَعَلَّمَها العجم والأطفال" اهـ.

وقد جاء الدرس اللغوي الحديث مؤيدا لنظرية ابن خلدون في اكتساب اللغة، وهي نظرية تنطبق على تَعَلُّمِ التجويد وتَلَقَّي القراءةِ، ولا يزال علماءُ القراءةِ والتجويد يسيرون على هذا المنهج في التلقي منذ عصر الصحابةِ رضوانُ الله عليهم، إلى زماننا هذا. اهـ.

وخذ مني هذه النصيحة: احرص قبل التطبيق والتدرب على أحكام التجويد أن تتصورها تصورا نظريا صحيحا؛ فإن لهذه الخُطوة دورا مهما في صحةِ وسهولةِ التطبيق، وبحمد لله الأمور الآن أيسر بكثير مما سبق؛ فإلى جانب الوصف النظري الدقيق الموجود في كتب التجويد المعتمدة؛ هناك الصور الإيضاحية -الثابتة والمتحركة-، التي تغوص بك إلى داخل الفم لتعرف ماذا يحدث في الداخل، وأيضا هناك كتب علم الأصوات التي أفادتنا بالعديد من الحقائق والتفاصيل، فاستفد من وجود هذه الأمور في تحصيل التصور الصحيح للأحكام، ثم بعد ذلك ابدأ في التطبيق، واستعن بالله واسأله التوفيق والتسديد؛ فلا حول ولا قوة إلا به –سبحانه وتعالى-.

نعود إلى شرح أبيات النظم..

قال الناظم في حكم التجويد:

|  |  |
| --- | --- |
| والأخذ بالتجويد حتم لازم | من لم يجود القران آثم |
| لأنه به الإله أنزلا | وهكذا منه إلينا وصلا |
| وهو أيضا حلية التلاوة | وزينة الأداء والقراءة |

قوله: (يجود) في نسخة يصحح. قال عبد الدائم الأزهري: "والنسخة التي ضبطناها عن الناظم –رحمه الله!-: (من لم يجود)، وهي المعتبرة، ورأيتُ في بعض النسخ: (من لم يصحح) بدل (يجود)، والأُولى أحسن؛ إذ التجويد أخص من التصحيح" اهـ.

وأيضا رواية (من لم يجود) هي المثبتة في النسخ التي تمثل الصورة الأخيرة من المنظومة.

و(القران) غير مهموز، وهي لغة في المهموز قرأ بها ابن كثير، واختارها الناظم هنا لرعاية للوزن.

و(أنزلا) و(وصلا) بألف الإطلاق.

قول الناظم: (والأخذ بالتجويد) معناه: العمل به.

وقوله: (حتم) أي: واجب لا بد من فعله.

وقوله: (لازم) اللزوم من ألفاظ الوجوب أيضا. والذي يبدو أن الناظم جمع بينهما توكيدا للوجوب –كما ذكر بعض الشراح-.

قال ابن الناظم: "فأخبر الناظم أن مراعاة قواعد التجويد والعملَ بذلك فرضُ عين لازمٌ لكل قارئ من قراء القرآن. اهـ.

وقيّد ابنُ الناظم هذا الوجوبَ بقوله: وذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ. اهـ

وسيأتي هذا التقييد في كلام الناظم نفسِه بعد قليل.

قوله: (من لم يجود القران آثم) توكيد لبيان نوع الوجوب، وهو الوجوب العيني؛ لأن الواجب العيني هو الذي إنْ لم يفعله المكلَّف أثم، لأن كل مكلف مخاطبٌ بعينه بأدائه.

قال ابن الناظم: أخبر أن من لم يراع قواعد التجويد في قراءته عاصٍ آثم بعصيانه. اهـ

وحتى رواية: (من لم يصحح) هناك من فسرها بمعنى رواية: (من لم يجوّد) –كابن الناظم والتاذفي وغيرهما-؛ حيث إنهم قالوا: (من لم يجود) أي: من لم يراع قواعد التجويد في قراءته.

ويؤكد ذلك قول الناظم في النشر: "وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأُمَّةَ كَمَا هُمْ مُتَعَبِّدُونَ بِفَهْمِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِقَامَةِ حُدُودِهِ؛ مُتَعَبِّدُونَ بِتَصْحِيحِ أَلْفَاظِهِ وَإِقَامَةِ حُرُوفِهِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَلَقَّاةِ مِنْ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ، الْمُتَّصِلَةِ بِالْحَضْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الْأَفْصَحِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَا تَجُوزُ مُخَالَفَتُهَا وَلَا الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَالنَّاسُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مُحْسِنٍ مَأْجُورٍ، وَمُسِيءٍ آثِمٍ أَوْ مَعْذُورٍ، فَمَنْ قَدَرَ عَلَى تَصْحِيحِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى بِاللَّفْظِ الصَّحِيحِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ، وَعَدَلَ إِلَى اللَّفْظِ الْفَاسِدِ الْعَجَمِيِّ أَوِ النَّبَطِيِّ الْقَبِيحِ، اسْتِغْنَاءً بِنَفْسِهِ، وَاسْتِبْدَادًا بِرَأْيهِ وَحَدْسِهِ، وَاتِّكَالًا عَلَى مَا أَلِفَ مِنْ حِفْظِهِ، وَاسْتِكْبَارًا عَنِ الرُّجُوعِ إِلَى عَالَمٍ يُوقِفُهُ عَلَى صَحِيحِ لَفْظِهِ؛ فَإِنَّهُ مُقَصِّرٌ بِلَا شَكٍّ، وَآثِمٌ بِلَا رَيْبٍ، وَغَاشٌّ بِلَا مِرْيَةٍ...، أَمَّا مَنْ كَانَ لَا يُطَاوِعُهُ لِسَانُهُ، أَوْ لَا يَجِدُ مَنْ يَهْدِيهِ إِلَى الصَّوَابِ بَيَانُهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا" اهـ.

وقول الناظم: (لأنه به الإله أنزلا... إلى قوله: وزينة الأداء والقراءة) هو بيانٌ منه لعلة وجوب التجويد، وكأن سائلا يسأله: من أين يجب علينا التجويد، والأخذُ به، وتَحَتُّمُ لزومِه، وإثمُ تاركه؟ وما الدليل عليه؟

في قوله: (لأنه) الضمير ضمير الشأن، وفي قوله: (به) الضمير يعود على التجويد، وفي قوله: (منه) يعود على الله سبحانه وتعالى.

ومعنى الكلام: لأن الشأن أن الله تعالى أنزل القرآن بالتجويد، ووصل إلينا من الله هكذا.

وذلك أن جبريل عليه السلام تلقاه سماعا من الله تعالى، فتلاه على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم حتى وعاه بقلبه حفظا وفهما، وأخذه الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتلقاه التابعون عن الصحابة، وتلقاه الأئمة القراء عن التابعين، وتلقاه عنهم خلائق لا يحصون، ولا يأتي عليهم العَدُّ، جيلا بعد جيل، في جميع الأعصار والأمصار، حتى وصل إلينا متواترا كما أُنزل، فكانت قراءةُ القرآنِ سنةً متَّبَعةً يأخُذُها الآخِرُ عن الأول.

ثم لم يكتف المشايخُ أهلُ الأداء بالأخذ عنهم والسماع والقراءة، حتى دونوا تلك القواعدَ في الكتب مضبوطةً محررةً.

وكل هذا من حفظ الله تعالى لكتابه.

ومما سبق تَعْلَمُ أن قراءة القرآن تعتمد على ركيزتين أساسيتين كل منهما تعضد الأخرى:

الركيزة الأولى: الأداء الصوتيُّ المنقولُ.

والركيزة الثانية: القواعد النظرية التي دونها الأئمة في مصنفاتهم.

إلا أن الأصل في علم الأداء هو المشافهة، والقواعدُ النظرية إنما هي فرع عنها، ولهذا السبب حصل خلاف بين العلماء في وصف بعض الأمور التي هي من هذه المشافهة –كتقدير أزمنة المدود والغنن ونحو ذلك-.

فقراءة القرآن قائمة على المشافهة، فهي العمدة في تحصيله، ولكن معرفةُ القواعد النظرية تُسهِّل الأخذ بالمشافهة، وتزيد به المهارة، ويُصان به المأخوذ عن طريان الشك والتحريف.

يقول الدكتور مساعد الطيار: فمن يفرق بين الحرف وأدائه فهو مفرق بين متلازمين؛ لأن القارئ هذا أخذ الحرفَ وأداءَه، ولم يجتهد في الأداء من عند نفسه. اهـ

فإذا عرفت أن قراءة القرآن تؤخذ بالمشافهة؛ فاعرف أن علماء القراءة هم المرجع في معرفة الكيفية الصحيحة للقراءة؛ فهم الذين تلقوا هذه القراءة جيلا عن جيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكل علم –وليس علم القراءة فقط- إنما يؤخذ من أهله.

كما قال الإمام مالك إمامُ دار الهجرة –رحمه الله!- سلوا عن كل علم أهلَه.

ولا بد للمرء أن يتلقى قراءة القرآن مشافهة على أيدي قرائه؛ لأن القرآن ليس كغيره من الكتب؛ فهو لا يؤخذ من المصحف، وإن كان المصحف مضبوطا، ولذا قيل قديما: لا تأخذوا القرآن من مصحفيّ –وهو الذي يأخذ القرآن من المصحف من دون مشافهة-، وأيضا لا تؤخذ كيفية قراءة القرآن من الكتب، مهما بلغت من البيان والإيضاح، وإنما تؤخذ بالتلقي والمشافهة، والتلقين والسماع، والأخذ من أفواه الشيوخ المهرة المتقنين لألفاظه، المُحكِمِين لأدائه، الضابطين لحروفه وكلماته؛ لأن من أحكام القراءة ما لا يُضبط إلا بهذا الطريق؛ كالإشمام، والاختلاس، والروم، والإخفاء، والتسهيل، ومقادير المد والغَنّ، والإمالة بقسميها، ومراتب التفخيم والترقيق.. إلى غير ذلك.

وأخذُ القراءة عن الشيوخ له طريقتان:

الأولى- السماع من لفظ الشيخ. وهذه طريقة المتقدمين.

والثانية- القراءة على الشيخ وهذا مسلك المتأخرين.

والأفضل الجمع بين الطريقتين ولا شك، فإن لم يتسع الوقت لذلك أو كان هناك مانع من الجمع فليُقتصر على الطريقة الثانية؛ لأنه ليس كل من سمع مِن لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته.

وأما المتقدمون؛ فإنهم كانوا يستطيعون أداء ما يسمعونه.

وقد علل الناظم لوجوب التجويد بعلة ثانية فقال: (وهو) أي التجويد (حلية التلاوة) أي زينة لها وصفةٌ مستحسنة فيها، والمراد بالتلاوة: قراءة القرآن متتابعا، كالأوراد، والدراسة، والأوراد الموظَّفة.

(وزينة الأداء والقراءة) الزينة اسم جامع لكل شيء يتزين به. والمراد بالأداء: قيل: الأخذ عن الشيوخ. وقيل: القراءة بحضرة الشيوخ عَقِيب الأخذ من أفواههم، لا الأخذُ نفسُه. وقيل: الأخذ عن الشيوخ بالسماع منهم أو القراءة بحضرتهم.

والمراد بالقراءة أعم من ذلك؛ إذ هي تُطلق على التلاوة والأداء معا.

فحاصل كلامه: أن التجويد حليةٌ وزينةٌ لكل من التلاوة والأداء والقراءة، ومن ثم وجب على القارئ الأخذ به ومراعاة قواعده كيفما قرأ القرآن.

ولا يخفى أن التجويد أمر زائد على هذه الألفاظ الثلاثة، فهو أخص منها جميعا.

فالأخذ بالتجويد لازم في جميع صور القراءة، سرا وجهرا، سواء أكانت سريعة أو بطيئة.

ولم يكن ابن الجزري أول من قال بوجوب الأخذ بالتجويد؛ ففي الموسوعة الفقهية الكويتية قالوا:

"ذَهَبَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ عُلَمَاءِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ إِلَى أَنَّ الأخْذَ بِجَمِيعِ أُصُول التَّجْوِيدِ وَاجِبٌ يَأْثَمُ تَارِكُهُ، سَوَاءٌ أَكَانَ مُتَعَلِّقًا بِحِفْظِ الْحُرُوفِ -مِمَّا يُغَيِّرُ مَبْنَاهَا أَوْ يُفْسِدُ مَعْنَاهَا-، أَمْ تَعَلَّقَ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَوْرَدَهُ الْعُلَمَاءُ فِي كُتُبِ التَّجْوِيدِ -كَالإدْغَامِ وَنَحْوِهِ-.

وَذَهَبَ الْمُتَأَخِّرُونَ إِلَى التَّفْصِيل بَيْنَ مَا هُوَ (وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ) مِنْ مَسَائِل التَّجْوِيدِ -وَهُوَ مَا يُؤَدِّي تَرْكُهُ إِلَى تَغْيِيرِ الْمَبْنَى أَوْ فَسَادِ الْمَعْنَى-، وَبَيْنَ مَا هُوَ (وَاجِبٌ صِنَاعِيٌّ) -أَيْ أَوْجَبَهُ أَهْل ذَلِكَ الْعِلْمِ لِتَمَامِ إِتْقَانِ الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي كُتُبِ التَّجْوِيدِ مِنْ مَسَائِلَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، كَالإدْغَامِ، وَالإخْفَاءِ... إِلَخ. فَهَذَا النَّوْعُ لاَ يَأْثَمُ تَارِكُهُ عِنْدَهُمْ". اهـ

وقال ابْنُ الْجَزَرِيِّ: قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشِّيرَازِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُوَضِّحِ فِي وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ؛ فِي فَصْلِ التَّجْوِيدِ مِنْهُ؛ بَعْدَ ذِكْرِهِ التَّرْتِيلَ وَالْحَدَرَ وَلُزُومَ التَّجْوِيدِ فِيهَا؛ قَالَ: "حُسْنُ الأدَاءِ فَرْضٌ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَتْلُوَ الْقُرْآنَ حَقَّ تِلاَوَتِهِ؛ صيانة عن أن يجد اللحن والتغيير إليه سبيلا.

عَلَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدِ اخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ حُسْنِ الْأَدَاءِ فِي الْقُرْآنِ؛ فَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى مَا يَلْزَمُ الْمُكَلَّفَ قِرَاءَتُهُ فِي الْمُفْتَرَضَاتِ؛ فَإِنَّ تَجْوِيدَ اللَّفْظِ وَتَقْوِيمَ الْحُرُوفِ وَحُسْنَ الْأَدَاءِ وَاجِبٌ فِيهِ فَحَسْبُ، وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ كَيْفَمَا كَانَ; لِأَنَّهُ لَا رُخْصَةَ فِي تَغْيِيرِ اللَّفْظِ بِالْقُرْآنِ وَتَعْوِيجِهِ وَاتِّخَاذِ اللَّحْنِ سَبِيلًا إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ} انْتَهَى.

علق ابن الجزري قائلا: وَهَذَا الْخِلَافُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ غَرِيبٌ، وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ، بَلِ الصَّوَابُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْحُجَّةُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ فِي تَجْوِيدِهِ، وَصَوَّبَ مَا صَوَّبْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وقال ابن الباذش: اعلم أن القراء مجمعون على إلزام التجويد، وهو إقامةُ مخارج الحروف وصفاتِها. اهـ

وقالت اللجنة المؤلفة لكتاب التجويد الميسر –الذي صدر عن مجمع الملك فهد-: تطبيق أحكام التجويد فرض عين على كل قارئ –حسب استطاعته-، سواء قرأ من القرآن قليلا أو كثيرا.

وقال الشيخ خالد بن عبد الرحمن المصري -في مقدمة دروسه في أحكام التجويد-: القرآن حُفظ برسمه، وبنطقه، سماعا، لذلك؛ ثبت على سبيل المثال في المعجم الكبير للطبراني من حديث ابن مسعود أنه كان يقرئُ رَجُلًا، فقرأ الرجلُ: {إنما الصدقات للفقراء والمساكين} مرسلةً, فقال ابنُ مسعود: "ما هكذا أقرأنيها رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-". فقال الرجل: "كيف أَقْرَأَكَهَا يا أبا عبد الرحمن؟". قال: "أقرأنيها: {إنما الصدقات للفقرآء والمساكين}". فمَدَّها.

هذا الحديث حسنه الشيخ الألباني في سلسلته المباركة سلسلة الأحاديث الصحيحة.

ورواه أيضا الإمام ابن الجزري إمام القراء، ثم احتج به على وجوب المد المتصل، ونقل اتفاق القراء ذلك.

وقد ثبت في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من لم يتغن بالقرآن فليس منا".

الظاهر أن التغني أن يحسن القارئ صوته بالقرآن. كما قال تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا}. فبين الله عز وجل كيف يُقرأ القرآن، أنه لا بد أن يرتل، ولذلك تكلم علماء القراءة في حكم التجويد، وأنه واجبٌ، بالنسبة لوجوبه النظري؛ على الكفاية، والوجوب العملي؛ على الأعيان، بقدر الإمكان.

الوجوب النظري؛ أن يقال: مد طبيعي، مد متصل، مد منفصل، إظهار، إخفاء، قلب... هذا التفصيل؛ قالوا: فرض كفائي.

لكن أن تقرأ القرآن مرتلا كما أنزل –وإن لم تعلم ما المراد من هذا الحكم- فمثلا: {فمن يعمل} قد لا أعرف أن هذا يسمى بالإدغام، ولكن الواجب أن أقرأ القرآن هكذا كما جاء متواترا مستفيضا، {فمن يعمل}.

ولذلك أنتم تنظرون إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما اختصر الرجل المد وقَصَرَه؛ أنكر عليه ابن مسعود، وجعل الحجة في الإنكار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأها على هذا النحو، وإنما قرأها على وجه المد، فتقرأُ كما قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

لذلك فإن علماء التجويد يقولون: إن تطبيق أحكام التجويد واجب.

وقد تكلم بعض علماء العصر وقال: إن أحكام التلاوة والتجويد ليست بواجبة.

وهذا قد قاله بعض فضلاء علماء الزمان، إلا أن هذا القول بخلاف ظاهر السنة وظاهر القرآن.

أما ظاهر السنة فقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يتغن بالقرآن فليس منا".

مع قول الله تبارك وتعالى: {ورتل القرآن ترتيلا}.

ثم اتفاقُ علماء الفن، علماء القراءة، علماء القرآن، الذين نقلوا إلينا هذا العلم الجليل؛ فهم لا يختلفون من ناحية الجملة أن تعلم التجويد واجب، وأنه لا بد منه؛ لأن القرآن كلامَ الله يُقرأ على الوجه الذي أنزله الله، لا شك أن ذلك بقدر المستطاع، الذي يقرأ القرآن وهو ماهر به مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران، إذن عندما نقول: واجب؛ لا يقال: هذا الرجل العامي أو المرأةُ العجوز كيف تقرأ بالتجويد؟! ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فاجتنبوه, أو كما قال صلى الله عليه وسلم. اهـ بتصرف يسير.

وأثرُ ابنِ مسعود الذي ذكره الشيخ خالدٌ آنفا خرجه العلامة الألباني (5/ 279) برقم 2237، فليرجع إليه من شاء.

وقال المرصفي تعليقا على أثر ابن مسعود: "فإذا تأملنا هذا [الأثر] وألقينا عليه نظرةً فاحصةً..., نجد أن ابنَ مسعودٍ –وهو الصحابي الجليل- لم يسمح للرجل في عدم مد لفظ: {الفقراء} -[مع أن] هذا شيءٌ لا يغيِّرُ المعنى- وأوقَفَه عن القراءة ثم عاد وقرأ لفظ: {الفقراء} ممدودًا, وما ذاك إلا لأن ابن مسعود قرأ هذا اللفظ ممدودًا على سيدنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم-..., فما بالُكَ بالقراءةِ التي فيها تركُ الإظهارِ والإدغامِ والإخفاء...؟!". اهـ باختصار.

وقال الدكتور غانم الحمد: ويكاد الإجماع ينعقد على القول بوجوبه على التفصيل الذي تقدم؛ من ناحية القدرة على تصحيح ألفاظه أو عدم القدرة، ومن ناحية كون العلم به فرض كفاية والعملَ به فرضَ عين، ومن ناحية التفريق بين ما هو من دقائق التجويد وما هو غير ذلك، ورأي الجمهور أولى في هذا الباب. اهـ.

وسئل العلامة الألباني –كما في أحد أشرطة سلسلة الهدى والنور- عن قول ابن الجزري:

والأخذ بالتجويد حتم لازم \*\*\* من لم يجوّد القرآن آثم

فقال: الحقيقة أنني لا أجد في نفسي علما للجواب عن هذا السؤال، وإنما أقول: إن كل علم ينبغي أن يؤخذ من المتخصصين فيه، والإمام ابنُ الجزري رحمه الله بالإضافة إلى إمامته في علوم القرآن والتجويد؛ هو من علماء الحديث أيضا، فهو يشترك مع ابن كثير في هذه الحيثية؛ حيث جمع بين علوم عديدة –كالتفسير، والحديث، والتاريخ-، فهو إذا قال هذه الكلمة؛ وجب اتباعه عليها؛ باعتبار أن ربنا عز وجل يأمرنا بذلك في عموم قوله عز وجل: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُون}، ونحن صحيح أننا نحارب التقليد، ونحرّم أن نجعله دينا يُتَّبع؛ لكن نقول: التقليد كما قال الإمام الشافعي في القياس: لا يصار إليه إلا عند الضرورة. مع أنه من الأدلة الشرعية الأربعة. كذلك التقليد لا يصار إليه عند الضرورة.

لكن من كان عنده شيء من الثقافة يكون تقليده أخف؛ لأنه عنده شيء من الوعي والثقافة العامة يساعده على أن يتفهم طريقة الاستدلال مثلا بالحديث، لكن عامة الناس يسألون العالم، واجبهم أن يتحروا أن يكون عالما بالكتاب والسنة، لكن إذا قال: هذا حرام؛ فعليهم أن يتبعوه، إن استطاعوا أن يفهموا من أين جاء التحريم، وما أصله من الكتاب أو من السنة أو من والاجتهاد، لكن ليس كل الناس يستطيعون ذلك؛ فلا بد من التقليد.

أنا شخصيا أقول كلمة موجزة بالنسبة لهذا السؤال:

أنا أفهم أن الأمة تلقت القرآن بهذه الأحكام التي أجمع القراء جميعا عليها، مثلا الإخفاء والإظهار والغنة والمد الطبيعي والمد المتصل والمد المنفصل... هذه الأشياء تلقتها الأمة بالقبول، وليس هناك أي مخالف، فلا يجوز لرجل لا علم عنده أن يقول: ما هو الدليل على أن المد الطبيعي يمد حركتين لا أكثر؟ ونحوَ ذلك..

لهذا نقول: هذا تلق، كما تلقينا القرآن؛ تلقينا أيضا تلاوته بهذه الطريقة، هذا يشبه تماما الفقه، والمسائل الفقهية أيضا هي على قسمين:

قسم يوجد عليها دليل من الكتاب والسنة، وهما المرجع بلا شك عند الاختلاف.

وقسم هي مسائل استنباطية. فما كانت من هذه الأنواع المستنبطة فالأمر فيها سهل، إن كان طالب العلم يستطيع أن يرجح قولا على قول بمرجح من المرجحات المنصوص عليها في كتب أصول الفقه؛ فبها، وإلا فبأي قول أخذ فهو إن شاء الله معذور عند الله تبارك وتعالى.

كذلك فيما يتعلق بعلم القراءات والتجويد؛ فهناك مسائل متفق عليها، فلا بد من اتباعهم فيها بدون أي نقاش أو جدل، وهناك مسائل مختلف فيها؛ فمن تمكن من الترجيح -كما قلنا آنفا في المسائل الفقهية-؛ فعل؛ ومن لا فيتبع أيّ قولٍ بدا له.

من المسائل المختلف فيها عند القراء: الوقوف عند رؤوس الآي ولو اتصلت الآية بما بعدها، فمنهم من يقول بالوقوف -وهذا الذي نتبنّاه-، ومنهم من يقول: لا؛ لعدم اكتمال المعنى؛ فعندهم ينبغي الوصل.

نحن استطعنا حينما وقفنا على النص، ودعمَنا في ذلك كثير من علماء القراءة المتقدمين أن الصوابَ الوقوفُ على رؤوس الآي ولو كانت الآية متصلةَ المعنى بالتي بعدها، ففي مثل هذا أمكننا الترجيح، أما في غير ذلك؛ فالإنسان كما قلنا آنفا؛ يمشي على قول ويكون معذورا إن شاء الله.

فقول ابنِ الجزري هذا في هذه الأرجوزة هو قول عالم مختص في علمه، فينبغي اتباعه، إلا إذا تبين لنا خطأه، وهيهات هيهات. اهـ بتصرف.

وقال في أحد أشرطة فتاوى رابغ: يجب أن يتعلم الإنسانُ التجويدَ في حدود القواعد التي وضعها علماء التجويد، على أنهم من أهل الاختصاص، فهم المرجع في هذا؛ وذلك من قوله تعالى: {وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا}، ولا شك أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان ترتيله للقرآن على صفة معينة، فهذه الصفة من يعرفها؟ يعرفها القرَّاء المتخصصون في هذا العلم؛ ومنهم ينبغي أن نتلقَّى هذا العلم وأحكامَه، وأحكامُه كالكثير من الأحكام الفقهية؛ بعضها واجب، وبعضها مستحب، بل وفيها بعض الأحكام ما ليس له أصل في السنة فيكون من البدعة -كما في بعض الأحكام الفقهية-، وهذا -طبعًا- يعرفه أهل العلم، أما التفصيل فهو عند المتخصصين في هذا المجال. اهـ

وقال في أحد أشرطة سلسلة الهدى والنور: يجب أن يكون عندنا علماء بالتجويد، وهؤلاء لهم وجود والحمد لله، لكن في علمي ليس لدينا علماء في علم التجويد سلفيون كما يوجد عندنا في الأحكام الشرعية؛ لأننا بهؤلاء العلماء نستطيع الإجابة عن هل كل هذه الأحكام لها أدلة من الكتاب والسنة؟ ثم هل كلها بمثابة واحدة؛ فهي كلها واجبة يأثم تاركها؟ أو هناك أحكامٌ شيء منها واجب وشيٌ منها مستحب؟

فالذي يتمكن من الإجابة عن مثل هذا السؤال هو العالم المجود السلفي، لأنني أعتقد أن القراءة على أحكام التجويد مأخذها التلقي، وليس مأخذها كالأحكام الفقهية تؤخذ من الكتب مباشرة إن لم يكن لطالب العلم شيخ متمكن في العلم من الكتاب والسنة.

أنا مثلا لست متخصصا في علم التجويد، فلا أستطيع أن أدعى ما ليس لي فأقول مثلا إن المد الطبيعي واجب، أقول هذا في نفسي، لكن لا أستطيع أن أُفتى به؛ خشية أن يكون هناك عند المتخصصين في علم التجويد دليلٌ يلزم القارئ بأن يمد المد المنفصل أربع حركات أو ست حركات، والمدَّ المتصل خمسَ حركات، أما أن نقول: هذا واجب وهذا مستحب؛ فهذا ينبغي أن يتولاه المتخصصون في هذا العلم، ولذلك فأنا أتمنى أن يتخصص بعضُ طلبة العلم في علم التجويد؛ لأن تخصص هؤلاء في هذا العلم سيكون فتحا جديدا في مجال علم التجويد؛ لأن العلماء الموجودين اليوم ليس عندهم ثقافة سلفية، أنه يجب أن يُرجع في كل مسألة إلى كتاب الله وإلى حديث رسول الله، ولذلك فهم لا يحرصون أن يميزوا هل صح هذا الحكم أم لم يصح؟ هل هذا الحكم واجب أم مستحب..

لكن أنا مطمئن تماما أن واجب من لا علم عنده أن يَتْبَع من كان عنده علم بمسألة ما، {فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ} علماء التجويد في هذا العلم هم أهل الذكر، فإذا قالوا مثلا أحكام التجويد كلها للوجوب، وكلها تلقيناها عن مشايخنا بالتوارث، خلفا عن سلفا؛ فيجب على الآخرين من أمثالنا أن يتبعوهم فيما يقولون، الشأن في ذلك كالأحكام الشرعية، يجب على كل مسلم أن يفهم الحكم الشرعي بطريق دراسته الشرعية إن كان دارسا، أو إن كان أُميا أن يسأل العالم فيفتيه ويعمل به، فإذا خالف يكون عاصيا، إذ هو ليس بالعالم حتى يسأل نفسه، ولا هو بالسائل -مع أنه جاهل-، أو يركبُ رأسه ويفتيها بما عنده من جهل.

فكما أن هذا لا يجوز في الأحكام، وعليه أن يسأل أهل العلم؛ كذلك لا يجوز في التجويد، نسأل علماء التجويد، ويفتونا بما عندهم، أصابوا أم أخطئوا هذا بينهم وبين ربهم، بالنسبة لنا نتبعهم لأنه ليس لنا خِيَرة بأن ندع رأى العلماء المتخصصين إلى جهلنا نحن بهذا العلم، فإذا ظهر لنا أن في هذا الإتباع شيء من المخالفة -بالدليل الشرعي- خالفناهم واتبعنا الدليل الشرعي.

ممكن أن أقول أنا أن حكم هذه الغنة مثلا هو كحكم مناسك الحج، الأصل فيها الوجوب إلا ما قام الدليل على عدمه في بعض مناسك الحج ، فأقول إن الأصل في الوجه الذي قرأه الرسول عَلَيْهِ السَلَّام أنها للوجوب؛ لأن القرآن هكذا أُنزل، وهكذا لقنه جبريلُ الرسولَ عَلَيْهِ السَلَّام، فالأصل الوجوب إلا ما قام الدليل على غيره.

يحتاج هذا في الواقع – كما قلتُ- متخصصا، ولست بهذا المتخصص، ولكن أقدم هذه البيانات بصورة عامة، وإذا كان لابد للجاهل من أن يقلد؛ فيجب أن يَقرأ كما يلقن، وكما يُسَّمع، فإذا تبين له أن فيما سمِع خطأً -بالحجة والبرهان-؛ رجع عنه. اهـ بتصرف واختصار.

وسئل في شريط آخر من السلسلة عن حكم القراءة بدون تجويد إذا أراد الشخص أن يقرأ ورده أو أراد المراجعة.

فأجاب: أحكام التجويد –كالغنة والإخفاء والإظهار... ونحو ذلك؛ يمكن الإتيان بها ولو بالاستعجال؛ فلا يجوز أن تقلب الإظهار إلى إقلاب أو إلى إدغام أو ما شابه ذلك، سواءً قرأت هذًّا كهذ الشعر، أو قرأت كما قال الله تعالى: {ورتل القرآن ترتيلا}، هذا لابد أن يحافظ عليه.

أيضا المدود؛ المد المتصل لا يُنقص عن أقل مقدار له، المد الطبيعي حركتان، فلا يجوز حركةً من أجل العجلة... وهكذا. اهـ بتصرف يسير.

وقد استدل بعضهم على الوجوب أيضا بقوله تعالى: {قرآنا عربيا غير ذي عوج}، قالونا: فمن قرأ بغير إخفاءِ ما حقُّه الإخفاء، وإدغام ما حقه الإدغام، وإظهار ما حقه الإظهار، وتفخيم المفخم، وترقيق المرقق، ونحو ذلك؛ فقد قرأه على عوج؛ لأن اللحن والخطأ في القراءة يتنافيان مع فصاحة اللسان العربي.

قال عبد الدائم الأزهري: فإذا كان القرآن عربيا فينبغي أن يراعى فيه قواعد لغة العرب؛ من ترقيق المرقق، وتفخيم المفخم، وإدغام المدغم، وإظهار المظهر، وإخفاء المخفى، ومد الممدود، وقصر المقصور، وغيرِ ذلك مما هو لازم من كلامهم الذي هو سليقة لهم لا يحسنون غيره. اهـ.

واحتج ناصر الدين الطبلاوي -من ضمن ما احتج على وجوب تطبيق أحكام التجويد- بأن الفقهاء والأصوليين اتفقوا على عدم جواز القراءة بالشاذ –مع وروده في الجملة-، قال: فكيف بالقراءة بما لم يرد أصلا؟!

واعلم أن القولَ بالوجوب ليس على الإطلاق –كما يظنه بعضهم-، بل الواجب أن تخرج الحروف من مخارجها، معطيا لها صفاتها اللازمةَ والعارضةَ قدر الاستطاعة من غير تكلف.

وأما تحديد مقدار الغنة بحركتين أو أكثر من حركتين بقليل –على اختلاف العلماء في ذلك-، والتزامُ هذا المقدار في جميع مواضعها فليس بواجب.

وزيادة المد في المد اللازم والواجب واجبةٌ، لكن المقدار المحدد لهذه المدود ليس بواجب؛ لأن المتقدمين اختلفوا في مقدار المد اللازم، فقدره الجمهور طولا، وقدره البعض توسطا. وكذا اختلفوا في مقدار المد المتصل على مذاهب، فالواجب هو عدم القصر في النوعين.

كذلك ضبط مراتب التفخيم ليس واجبا، وإنما الواجب أن تفخم المفخم المتفق على تفخيمه وترقق المرقق المتفق على ترقيقه، وأما ضبط مراتب التفخيم والترقيق المعروفة فليس واجبا، وأيضا ما اختلف فيه بين التفخيم والترقيق؛ حَيْثُ يَرَى بَعْضُهُمُ التَّفْخِيمَ وَيَرَى غَيْرُهُ التَّرْقِيقَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ، فَهَذَا لا يجب التزام واحد منهما بحيث إذا تركه يأثم.

وهكذا..

فما كان من مسائل الخلاف في الوجوه المختارة لكل قارئ فليس بواجب التزامها.

ونٌقل عن الرملي الشافعي أن الواقف بالحركة الكاملة لا إثم عليه.

وكذا ما كان من جهة الوقف، فإنه لا يجب على القارئ الوقف على محل معين بحيث لو تركه يأثم، ولا يحرم الوقف على كلمة بعينها بحيث لو فعله يأثم، إلا إذا كان هناك سبب يستدعي التحريم، كأن يقصد القارئُ الوقفَ كلمة موهمة مثل: {فلما أضاءت ما حوله ذهب الله} أو {وما من إله} أو {إن الله لا يستحي} ونحو ذلك.

وأما قول علماء القراءة: (وقف لازم) و(وقف واجب) و(وقف ممنوع) و(لا يجوز الوقف على كذا) ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على الوجوب أو التحريم؛ فلا يراد بذلك ما هو متقرر عند الفقهاء والأصوليين من معاني هذه الألفاظ، بل المراد أنها كذلك عند أهل الصناعة، يعني قولهم مثلا: (وقف واجب) يعني أنه واجب صناعةً، وقولهم: (لا يجوز الوقف على كذا) يعني لا يجوز صناعةً، وقولهم: (لا يوقف على كذا) معناه أنه لا يحسن الوقف عليه صناعةً، لا أن الوقف عليه حرام أو مكروه، بل هو خلاف الأولى، إلا إن تعمد الوقف قاصدا المعنى الموهم.

وهذا تماما مثل وجوب رفع الفاعل عند النحويين، ووجوب نصف المفعول... ونحو ذلك. إذن فمعنى (وقف واجب) ونحوها: أنه ينبغي الوقف عليه لمعنى يستفاد من الوقف عليه، أو لئلا يُتوهم من الوصل تغيير المعنى المقصود.

ومعنى (وقف ممنوع) ونحوها: أنه لا ينبغي الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده لما يُتوهم من تغيير المعنى أو رداءة التلفظ أو نحو ذلك.

وقال ابن الجزري: وَكَذَلِكَ قولهم: (لا يجوز الوقف على كذا) لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ؛ فَإِنَّهُ حَيْثُ اضْطُرَّ الْقَارِئُ إِلَى الْوَقْفِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ قَطْعِ نَفَسٍ، أَوْ نَحْوِهِ مِنْ تَعْلِيمٍ، أَوِ اخْتِبَارٍ؛ جَازَ لَهُ الْوَقْفُ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ يَعْتَمِدُ فِي الِابْتِدَاءِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعَوْدَةِ إِلَى مَا قَبْلُ فَيَبْتَدِئُ بِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا مَنْ يَقْصِدُ بِذَلِكَ تَحْرِيفَ الْمَعْنَى عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَخِلَافَ الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَيَجِبُ رَدْعُهُ بِحَسَبِهِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ الْمُطَهَّرَةُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. اهـ

فلعله قد ظهر لك الآن ما هو واجب، وأما ما زاد على ذلك فهو دائر بين الاستحباب والتفضيل والجواز، وتفصيلُ ذلك يضيق المقام عن بيانه.

وكلامنا السابق إنما هو في غير مقام الرواية؛ وأما في مقام الرواية فلا بد أن يُلتزم بما في الطريق التي يُقرأ بها، وإلا فإن ذلك -كما ذكر بعض العلماء – يعتبر كَذِبًا فِي الرِّوَايَةِ، وَتَخْلِيطًا عَلَى أَهْلِ الدِّرَايَةِ.

فمثلا إذا أتيت تقرأ على سبيل الرواية برواية حفص من طريق الشاطبية، فلا يجوز لك حينئذ أن تقصر أو تُشبع في المد المتصل أو المنفصل، أو أن تقصر أو تتوسط في المد اللازم، أو أن تميل ما لم يُمَل من هذه الطريق، أو أن تفتح ما أُميل... وهلم جرا.

ويحسُن بنا هنا أن نورد حديثا يستدل به البعض على أن المد الذي كان في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم يختلف عن المد الموجود في قراءتنا وفي كتب التجويد والقراءات.

روى البخاري في باب مد القراءة بسنده عن قتادة قال: سُئل أنسٌ: كيف كانت قراءة النبي -صلى الله عليه وسلم-؟

فقال: "كانت مدا، ثم قرأ: {بسم الله الرحمن الرحيم} يَمُدُّ بــ{بسم الله}, ويمد بـ{الرحمن} ويمد بـ{الرحيم}".

قال الحافظ ابن حجر:

"المد عند القراءة على ضربين: أصلي (وهو إشباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء), وغير أصلي (وهو ما إذا أعقب الحرف الذي هذه صفتُه همزةٌ \*، وهو متصل ومنفصل), فالأول –ويعني بذلك الأصلي- يؤتى فيه بالألف والواو والياء ممكنات من غير زيادة, والثاني –يعني غيرَ الأصلي- يزاد في تمكين الألف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها إلا به، من غير إسراف, والمذهب الأعدل أنه يمد كل حرف منها ضعفي ما كان يُمَدُّه أوّلا, وقد يزاد على ذلك قليلا, وما فرط فهو غير محمود.

والمراد من الترجمة: الضرب الأول.

قوله: "كانت مدا"؛ أي: كانت ذات مَدٍّ".

وبَيَّنَ المرادَ بقوله: "يمد بـ{بسم الله}..." إلخ؛ بمد اللام التي قبل الهاء من لفظ الجلالة, والميمِ التي قبل النون من (الرحمن), والحاءِ من (الرحيم). اهـ بتصرف.

وذكر الحافظ أنه وقع في بعض الروايات: "كان يمد صوته مدا"، وفي رواية: "كان يمد قراءته".

وأورد حديثَ قُطْبَةَ بنِ مالك عند ابن أبي داود أنه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قرأ في الفجر {ق}, فمر بهذا الحرف: {لها طلع نضيد}, فمد {نضيد}. قال: وهو شاهد جيد لحديث أنس, وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قُطْبةَ نفسِه". اهـ

وقال السندي في شرح الحديث الثاني: " أي: يطيل الحروف الصالحة للإطالة؛ يستعين بها على التدبر، والتفكر، وتذكير من يتذكر ". اهـ

وقال علي القاري: أي: يمد الألف بعد الميم، والياء بعد الحاء. ولا يخفى أن المد في كل من الاسمين الشريفين - وَصْلاً - لا يُزَادُ على قدر (ألف)، وهو المسمى بـ: المد الأصلي، والذاتي، والطبيعي، ووقفا؛ متوسطا، فيمد قدر ألِفَين، أو يطول قدر ثلاث لا غير، وهو المسمى بـ: المد العارض. وعلى هذا القياسُ. وتفصيلُ أنواعِ المد محلُّه كتبُ القراءة.

وأما ما ابتدعه قراءُ زماننا -حتى أئمة صلاتنا- أنهم يزيدون على المد الطبيعي إلى أن يصل قدر أَلِفَيْنِ وأكثر وربما يَقْصُرُون المد الواجب! فلا مد الله في عمرهم، ولا أمد في أمرهم. اهـ

وسئل الشيخ الألباني عن قومٍ استدلوا بهذا الحديث على إنكار التجويد وقالوا: هذا عند علماء التجويد ليس فيه مد، فكيف كان الرسول يمد وعلماء التجويد يقولون ليس فيه مد؟!

فأجاب رحمه الله قائلا: هذا الحديث حجة عليهم، المد أقله -كما هو مذكور في كتب التجويد- حركتان، فمن أين لهم أن الرسول كان يمد أكثر في المد الطبيعي؟

لا شك أن كل علم له أهل متخصصون به فهم أدرى به من غيرهم، ولذلك فلا يُسمع للغير كلامٌ –لعله قال: يشبه كلامَ المتخصصين فيه.

فالمرجع في علم التجويد إنما هو إلى أهله، وبخاصة أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقول: (أهل القرآن هم أهل الله وخاصته) . اهـ باختصار.

وهنا سؤال مهم:

هل كانت قواعد التجويد تطبق على النصوص العربية قبل نزول القرآن الكريم؟

يقول الدكتور غانم قدوري الحمد: "نعم، وجوابي هذا يستند إلى دليلين رئيسين : نظري (عقلي) ، وعملي (تطبيقي)، وإليك توضيح ذلك:

أما الجواب النظري: فإن علم التجويد يستمد قواعدَه من النظام الصوتي للغة العربية، ولعلك تعرف أن اللغة -أية لغة كانت- تُدْرَسُ قواعدُها من خلال مستويات أربعة:

المستوى الصوتي (ويدرس أصوات اللغة مفردة ، وما يعتريها في التركيب من تغيير).

المستوى الصرفي (ويدرس أبينة الكلمات وأحوالها).

المستوى النحوي (ويدرس التركيب أو الجملة).

المستوى الدلالي (ويدرس المعنى المعجمي والسياقي).

وحين دَوَّنَ علماءُ اللغة العربية الأوائل قواعد اللغة العربية بمستوياتها الأربعة استندوا إلى كلام العرب في استخلاص تلك القواعد، واستشهدوا بكلام العرب (شعره ونثره) عليها، ومن ضمنِ تلك القواعد ما يتعلق بالنظام الصوتي للغة العربية، فهم لم يأتوا بما يتعلق بالنظام الصوتي للغة العربية من عندهم، فكما أنهم استندوا في تدوين قواعد النحو والصرف إلى كلام العرب، فإنهم استندوا إلى كلام العرب في تدوين قواعد الصوت.

وأما الجواب العملي؛ فأعني به بيان وجود قواعد التجويد في كلام العرب، ويحتاج ذلك إلى تتبع كلام العرب قبل الإسلام -شعرِه ونثرِه-، والوقوفِ على القواعد التي تحكم ذلك الكلام، وإذا كان ذلك غير متيسر لنا في هذه العجالة، فإن علماء العربية الأوائل قد كفونا مئونة ذلك.

وقد يقول قائل: أَنَّى لنا معرفة كيف كان ينطق العرب في ذلك التاريخ الموغل في القدم؟

والجواب: أننا لدينا كتاباتٍ قديمةً تُبَيِّنُ لنا كيف كان العرب ينطقون، وتوضح الظواهر الصوتية التي كانت في كلامهم.

وفي مقدمة تلك الكتابات: كتاب (العين) للخليل، وكتاب سيبويه.

وتشمل موضوعات التجويد ثلاثة أمور رئيسة، هي:

الأول : دراسة المخارج.

الثاني : دراسة الصفات.

الثالث : دراسة الأحكام (أو الظواهر الصوتية) الناشئة عن التركيب.

وسوف أتتبع دراسة الأحكام أو الظواهر الصوتية في كتاب سيبويه، والوقوف عند تأكيده على أنها كانت معروفة في كلام العرب، وأنه استند إلى كلامهم في الحديث عنها، وأهم تلك الظواهر:

1. الهمز والتسهيل: عقد سيبويه باباً للهمزة ، ذَكَرَ مذاهب العرب في نطقها (التحقيق ، والتخفيف ، والبدل).

وقد نص سيبويه على أن تسهيل الهمزة من خصائص لغة أهل الحجاز، وأن تحقيق الهمزة من خصائص لغة أهل نجد.

2. الإمالة والفتح: وهما من خصائص لغة قبائل شرقي الجزيرة العربية، والفتح من خصائص لغة غربي الجزيرة العربية.

وقد عقد سيبويه بابا لهاتين الظاهرتين، وذكر فيه ما تميله العرب من الكلمات، وذكر أهل الإمالة وأهل الفتح، وهو ما يؤكد أن وجود هذه الظاهرة في القراءات القرآنية هو امتداد لوجودها في كلام العرب.

3. الإدغام: وعقد سيبويه للإدغام باباً طويلاً ختم به الكتاب، بَيَّنَ فيه مذاهب العرب فيهما، يمكنك مراجعة الباب والوقوف على تفاصليه، وملاحظة أن ظواهر الإدغام في كلام العرب وفي القراءات القرآنية والتجويد تَحْكُمُهَا قواعد واحدة، ويمكننا من خلال ذلك القول إن قواعد التجويد تنطبق على كلام العرب قبل الإسلام.

4. الإخفاء: وقد ذكره سيبويه في باب الإدغام على نحو واضح، في قوله: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفا خفيا، مخرجه من الخياشيم … وذلك قولك : مَنْ كان، ومَنْ قال، ومَنْ جاء.

5. المدود: ذكر سيبويه حروف المد وأحوالها، لكنه لم يُصَرِّحْ بمواضع المد الزائد، وقد صَرَّحَ ابن جني بذلك في كتابه الخصائص في (باب مطل الحروف).

وهذه فقط مفاتيح لجواب هذا السؤال، يمكن أن يُبني عليها، وإذا أردت مزيدا من المصادر التي تعزز ما تقدم من أفكار، وتؤصل لظواهر التجويد والقراءات القرآنية في كلام العرب؛ فيمكن الرجوع إلى طائفة واسعة من المصادر، منها:

1. كتب النحو والصرف، وفي مقدمتها: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وسر صناعة الإعراب لابن جني، وكتاب الخصائص له، وشروح كتاب المفصل، وشروح كتاب سيبويه، وغيرها من كتب علماء العربية التي بحثت في الظواهر الصوتية.

2. المعجمات اللغوية، مثل كتاب العين للخليل، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، ولسان العرب لابن منظور، وغيرها.

3. الدراسات اللغوية التي قامت لدراسة اللهجات العربية القديمة، والدراسات المتعلقة بالشعر الجاهلي.

4. مجموعة دراسات حديثة عن الظواهر الصوتية، فهناك كتب خاصة بكل ظاهرة.

قد تكون الإشارة إلى هذه الكتب متعبة لك، وقد لا تجد فيها إلا القليل الذي يتعلق بالإجابة على سؤالك ، لكن الموضوع يستحق بذل الجهد في الوصول إلى نتيجة مرضية حوله، وإن كنت أتوقع ألا تجيب المصادر عن جميع التساؤلات المتعلقة بالموضوع على وجه التفصيل، والله أعلم" اهـ.

وللشيخ سمير زبوجي الجزائري مقال في مجلة راية الإصلاح عنوانه: (التقعيد للوصول إلى الحكم الشرعي للتجويد) ذكر فيه أن مما كان موجودا في لغة العرب: تفخيمُ المفخم، والابتداءُ بالمتحرك، والوقفُ على الساكن، والرومُ والإشمام، والابتداءُ بكلام مفهوم، والوقفُ على عبارة لها معنى صحيحٌ مقصود، وتركُ التكلف في كل ذلك.

وعزا كلَّ واحدة من هذه الأمور إلى مصدرها من كتب اللغة.

وبعض الباحثين ذكر أن قراءة القرآن تميزت عن أحكام لغة العرب بأربعة أمور:

1. تطويل المدود
2. تطويل الغنن
3. السكت فيما ورد فيه السكت.
4. التغني، وهو تحسين الصوت.

وفيما سبق من النقول رد قاطع لقول الذين يهرفون بما لا يعرفون فيقولون إن أحكام التجويد لم تكن موجودة في لغة العرب وأنها إنما وضعها المتأخرون من علماء التجويد!

وفيه أيضا دليل واضح على جهل هؤلاء بأحكام النطق العربي، وعدمِ اطلاعهم حتى على أُمَّات كُتُبِها!

وهناك شبهة أخرى يوردُها كثير ممن يزهدون الناس في تجويد القرآن، وهي قولهم: (إن قراءة القرآن بالتجويد تلهي وتشغل عن تدبر الآيات)!

وهذا تصور خاطئ ناشئ عن الجهل بأهمية التجويد، فالتجويد لا يمنع من التدبر، بل يعين عليه؛ فإن القرآن متى قرئ مجوَّدا مصححا؛ تلذذت الأسماع بتلاوته، وخشعت القلوب عند قراءته، وحصل التدبر لمعانيه؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني، فكلما كانت الألفاظ أفصح وأقوى؛ كان لذلك أثرُه في المعاني.

ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "زينوا القرآن بأصواتكم". وذلك أن الألفاظ إذا أجليت على الأسماع في أحسن معارضها، وأحلى جهات النطق بها؛ كان تلقي القلوبِ لها وإقبالُ النفوس عليها بمقتضى زيادتها في الحلاوة والحسن على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها.

وقيل قديما: الخط الحسن يزيد الحق وضوحا.

قال ابن الجزري: فالتجويد هو حِلْيَةُ التلاوة، وزينة القراءة، وإلى ذلك أشار النبي -صلى الله عليه وسلم- بقوله: "من أحب أن يقرأ القرآن غضًّا كما أُنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد", يعني عبد الله بن مسعود, وكان -رضي الله عنه- قد أُعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله -تعالى-, وناهيك برجل أَحَبَّ النبُّي -صلى الله عليه وسلم- أن يسمع القرآنَ منه, ولما قرأ أبكى رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم-كما ثبت في الصحيحين-, وروينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي قال: "صلى بنا ابنُ مسعودٍ المغربَ بـ{قل هو الله أحد}, ووالله لوددت أنه قرأ بسورة البقرة مِن حسن صوته وترتيله".

ولقد أدركْنا مِن شيوخنا من لم يكن له حُسْنُ صوتٍ, إلا أنه كان جيدَ الأداءٍ، قَيِّماً باللفظِ, فكان إذا قرأ أَطْرَبَ المسامع, وأَخَذَ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أممٌ من الخواص والعوام، يشترك في ذلك من يعرف العربي ومن لا يعرفه من سائر الأنام, مع تركِهم جماعاتٍ مِن ذوي الأصوات الحسان؛ لخروجهم عن التجويد والإتقان.

...وبَلَغَنَا عن الأستاذ الإمام أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بـ(سبط الخياط) -مؤلفِ "المبهِج" وغيرِه في القراءات-: أنه كان قد أُعطي من ذلك حظاً عظيماً، وأنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى مِن سماع قراءته. اهـ بتصرف واختصار.

نعم؛ في بداية تعلمِ الإنسانِ التجويدَ وتدربه عليه سيجد في نفسه شُغْلا عن التدبر، وهذا أمر طبيعي؛ لأن كثيرا من أحكام التجويد لا توجد في لغاتنا العامية، فلسنا معتادين عليها، بخلاف العرب الأقحاح الذين نزل القرآن بلغتهم؛ فقد كانت أغلب هذه الأحكام موجودةً عندهم سليقةً، ينطقونها في كلامهم المعتاد، فلم يحتاجوا إلى ما نحتاج إليه نحن من التدرب عليها ورياضة الألسن بها.

وأنت إذا استمْرَرْت في التدريب، ووفقك الله؛ سيصبح التجويد ملكة من ملكاتك، دون تكلف ولا مشقة، حتى إنك ستجد نفسك حتى عند قراءة أي نص باللغة الفصحى تنطق الحروف فصيحة وتعطيها حقها ومستحقها من الصفات، وهذا أيضا أمر محمود ولا شك.

وهذا يشبه حال المبتدئ في تعلم قيادة السيارة مثلا، فهو في البداية يتكلف ويجد مشقة في القيادة، ويكون فكره مركَّزا في التحكم بالسيارة، لكنه بعد مدة من التدريب سيصبح الأمر عنده ملكةً بحول الله وقوته، فيقود السيارة بانسيابية، بلا تكلف ولا تركيز.

بخلاف ما يتوهمه أولئك الناس من أن الذي يقرأ بالتجويد يظل طول عمره يركز عليها وتشغله عن تدبر القرآن!

لو نظرنا إلى الذي يتعلم صفة الصلاة أو صفة الحج، يجد في بداية تطبيقها شغلا بذلك؛ لأنها ليست أمرا سليقيا -بطبيعة الحال-، حتى إذا ما اعتاد عليها سيجد نفسه يطبقها بلا تكلف ولا تركيز فكرٍ، فهل هذا الأمر يجعلنا نقول للناس: لا تتعلموا صفة الصلاة ولا صفة الحج؟!

كذلك الذي يحفظ القرآن؛ في بداية الأمر إذا قرأ مِن حفظه سيجد في نفسه شغلا باستحضار ما يقرأ، حتى إذا رسخ القرآنُ في ذاكرته فلن يجد صعوبة في الاستحضار، وسيجد نفسه يقرأ بسلاسة ويتدبر ما يقرأ. فهل هذا يجعلنا نقول للناس: لا تحفظوا القرآن؟!

أيضا البعض يتعلق بشبهة بإنكار بعض الأئمة لقراءة حمزة، وهذه شبهة واهية في حقيقة الأمر.

قال الحافظ الذهبي -وهو من المتخصصين في علم القراءة، وهذا أمر قد يخفى على البعض- قال: قد انعقد الإجماع بأخرة على تلقِّي قراءةِ حمزةَ بالقبول، والإنكارِ على من تكلم فيها، ...[و] يكفى حمزةَ شهادةُ مِثْلِ الإمام سفيان الثوري له؛ فإنه قال: "ما قرأ حمزةُ حرفًا إلا بأثرٍ". " اهـ اختصار.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وَالْقِرَاءَةُ الْمَعْرُوفَةُ عَنْ السَّلَفِ، الْمُوَافِقَةُ لِلْمُصْحَفِ؛ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهَا بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ بَيْنَ قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبَ وَخَلْفٍ، وَبَيْنَ قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ وَأَبِي عَمْرٍو وَنُعَيْمٍ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: إنَّ الْقِرَاءَةَ مُخْتَصَّةٌ بِالْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ [وأن] مَا خَرَجَ عَنْ هَذِهِ السَّبْعَةِ فَهُوَ بَاطِلٌ..." اهـ.

وقد كُتبت في هذه القضية عدةُ مؤلفات استقلالا وضمنا، وضعتُ اثنين منها في موضوعٍ لي بعنوان: (حتى لا يساء الظن بالأئمة) ، وفيه رد على من ينكرون ثبوتَ أحكامِ التجويد. وهو موجود صفحات منتدى الإمام الآجري وغيره

ثم إني أريد أن أهمس بهذه الكلمات في أذن من يزهدون الناس في علم التجويد وهم ينتسبون إلى اتباع السنة:

ما بالُكم تدعون الناس إلى الالتزام بهدي النبي صلى الله عليه وسلم في جميع أحواله وتتركون هديَه في قراءة القرآن الكريم؟!

وأين أنتم من قول النبي صلى الله عليه وسلم: الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة؟! أم أنه عندكم منسوخ!

الماهر: الحاذق الكامل الحفظ الذي لا يتوقف ولا تشق عليه القراءة؛ لجودة حفظه وإتقانه، فهو الجامع بين جودة التلاوة وحسن الحفظ.

أيضا ما بالكم تحرصون على أن تنبهوا الناس الأخطاء الخفية في الصلاة والحج والعمرة بل وفي اللغة والنحو وتدعون بيان اللحون الخفية في تلاوة كتاب رب البرية؟!

والمشكلة أنك تجد كثيرين من هؤلاء يقعون هم أنفسهم في أخطاء من اللحن الجلي وهم لا يشعرون؛ وذلك لعدم اهتمامهم بتجويد القرآن!

فتجد منهم من يقول: {فرثتم} و{فرتم} {واطّر} و{

بل وصل الأمر ببعض الناس إلى الإنكار على من يشتغل بهذا العلم! مع أن الاشتغال به من فروض الكفايات، باتفاق العلماء.

فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وهنا مبحث مهم متعلق بهذا الباب يحسن بنا الكلام عليه، وهو مبحث اللحن والألحان في قراءة القرآن.

وهذا المبحث يشمل موضوعين:

الأول: اللحن الجلي واللحن الخفي.

الثاني: تحسين الصوت بالقراءة.

نبدأ بموضوع اللحن الجلي واللحن الخفي..

اللحن في اللغة له عدة معان، منها: الخطأ في الإعراب، وترك الصواب في القراءة.

وأما في الاصطلاح فعرفه بعضهم بأنه خلل يطرأ على ألفاظ القرآن فيخل.

وعرفه بعضهم بأنه الخطأ في القراءة، والانحراف بها عن الصواب.

وعرفه بعضهم بأنه الميل عن الجادة في القراءة، والانحراف عن الصواب فيها.

وهو قسمان: لحن جلي، ولحن خفي.

وقد اختلفت عبارات علماء القراءة في تعريف كل من القسمين، وسأعرض أهم ما وقفت عليه من هذه الأقوال؛ وذلك لأن معرفة اصطلاحات العلماء مهمة في فهم مرادهم بكلامهم، وفي فهم ما يبنونه على اصطلاحاتهم من أحكام؛ حتى لا يقع الطالب في التخليط والتخبط.

قال ابنُ مجاهدٍ: اللحن الجلي: لحن الإعراب .

واللحن الخفي: ترك إعطاء الحرف حقَّه من تجويدِ لفظِه. اهـ بتصرب يسير.

وقال السعيدي:

اللحن الجلي هو أن يُرفع المنصوب، أو ينصب المرفوع، أو يُخفض المنصوب أو المرفوع، وما أشبه ذلك.

فاللحن الجلي يعرفه المقرئون والنحويون وغيرُهم ممن قد شم رائحة العلم.

واللحن الخفي لا يعرفه إلا المقرئ المتقن الضابط الذي تلقَّن مِن ألفاظ الأستاذين، المؤدي عنهم، المعطي كل حرف حقه غير زائد ولا ناقص منه. اهـ

وقال عبد الوهاب القرطبي: اللحن الجلي هو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف –يعني عرف العرب الفصَحَاء-.

واللحن الخفي يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف الجالب للرونق والحُسن.

فهما متفقان في أن كل واحد منهما خلل يطرأ على الألفاظ فيخل، إلا أن الجلي يخل بالمعنى والعرف، والخفي لا يخل بالمعنى وإنما يخل بالعرف.

بيانُ ذلك أن اللحن الجلي هو تغيير كلِّ واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم بإعرابٍ غيره، أو تحريف المبنى عما قُسِم له من حركته وسكونه.

أما اللحن الخفي فإنه وإن وافق الجليَّ في طروء الخلل على اللفظ به؛ إلا أن طروءه غير مخل بالمعنى، ولا مقَصِّرٍ باللفظ عن الدَّلالة على ما كان يدل عليه من قبل. اهـ

ولخص ابن الجزري في (التمهيد) تعريف القرطبي للحن الجلي واللحن الخفي، لكنه جعل الجلي قسمين: منه ما يخل بالمعنى والعرف معا، ومنه ما يخل بالعرف فقط.

ونحا في النشر منحى أكثر عموما، فقال: وَالصَّحِيحُ أَنَّ اللَّحْنَ فِيهِمَا خَلَلٌ يَطْرَأُ عَلَى الْأَلِفَاظِ فَيُخِلُّ، إِلَّا أَنَّ الْجَلِيَّ يُخِلُّ إِخْلَالًا ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرُهُمْ، وَأَنَّ الْخَفِيَّ يُخِلُّ إِخْلَالًا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَأَئِمَّةُ الْأَدَاءِ، الَّذِينَ تَلَقَّوْا مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَضَبَطُوا عَنْ أَلْفَاظِ أَهْلِ الْأَدَاءِ، الَّذِينَ تُرْتَضَى تِلَاوَتُهُمْ، وَيُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، وَلَمْ يَخْرُجُوا عَنِ الْقَوَاعِدِ الصَّحِيحَةِ، وَالنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ، فَأَعْطَوْا كُلَّ حَرْفٍ حَقَّهُ وَنَزَّلُوهُ مَنْزِلَتَهُ، وَأَوْصَلُوهُ مُسْتَحَقَّهُ، مِنَ التَّجْوِيدِ وَالْإِتْقَانِ، وَالتَّرْتِيلِ وَالْإِحْسَانِ. اهـ

وتابعَ ابنَ الجزريِّ فيما ذكره في التمهيد أكثرُ شراح المقدمةِ، واقتصر بعضهم على تعريف السعيدي، وناقش التاذفي تقسيم الجلي على قسمين، واستقر الأمر على ذلك في أغلب كتب المتأخرين، إلا أن منهم من قسَم اللحن الخفي إلى قسمين أيضا؛

قسم يعرفه عامة القراء، وقسم لا يعرفه إلا الحذاق والمهرة من علماء القراءة. وسيأتي بيان ذلك وذكر أمثلة لكل منهما بعد قليل.

وقد ذكر بعضهم في تعريف اللحن الجلي أنه الخطأ في الحروف والحركات، وأن الخفي هو الخطأ في صفات الحروف، ولكن ذكر المرعشي وغيره أنه ينبغي أن يقيّد هذا بما لا يؤدي إلى تبديل حرف بآخر، لأنه إذا أدى إليه –كترك إطباق الظاء واستعلائه-؛ فإنه يكون حينئذ لحنا جليا لا خفيا.

وإليك أمثلة لكل نوع من أنواع اللحن:

أما اللحن الجلي فقد حصر بعضهم صوره في ثماني صور:

1. إبدال حرف بحرف، مثل: يخشى، ظاقوا، محظورا.
2. حذف حرف، مثل: لتشرك، إن لننصر.
3. زيادة حرف، مثل: إنا إلينا إيابهم، ثم إنا علينا حسابهم، فلينظر الإنسان مما خلق.
4. إبدال حركة بحركة، مثل: فيسقي ربه خمرا، لا يفتَرون، بسم اللهُ الرحمنُ الرحيم.
5. تحريك الساكن، مثل: بدعا من الرسل.
6. إسكان المتحرك، مثل: مالك يوم الدين
7. تخفيف المشدد، مثل: رب العالمين.
8. تشديد المخفف، مثل: وآتى المال.

ولعلنا يمكن أن نحصر هذه الأخطاء في قسمين رئيسين: الإخلال ببنية الكلمة، والإخلال بحركات الكلمة.

وأما اللحن الخفي؛

فمن أمثلة القسم الذي يعرفه عامة القراء:

كترك الإخفاء أو القلب أو الإدغام،

مد المقصور،

قصر الممدود،

ترقيق المفخم،

تفخيم المرقق،

الوقف على الكلمة بالحركة الكاملة...

ومن أمثلة القسم الذي لا يعرفه إلا المهرة الحذاق من علماء القراءة:

تقطيع الحروف بما يشبه السكت في غير موضع السكت

المبالغةِ في نطق الحروف

تكريرِ الراء،

تطنين النون،

جعل ما هو من أصل الكلمة مما ليس من أصلها، والعكس،

عدم ضبط أزمنة الحروف الساكنة فيسوّي بين الشديدة والرخوة والبينية،

عدم ضبط أزمنة المدود فيزيد فيها أو ينقص ربع حركة أو نصف حركة،

عدم ضبط مراتب التفخيم،

المفاوتة بين المدود المتماثلة في القراءة الواحدة،

المبالغة في ترقيق المرقق حتى يظن أنه ممال،

نأتي إلى الكلام على موضوع تحسين الصوت بالقراءة؛

الأدلة على مشروعية تحسين الصوت بالقرآن والترغيبِ فيه أشهرُ مِن أن تُذْكر.

وقد نقل الإمام النووي إجماعَ العلماء من السلف والخلف، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار على استحباب تحسين الصوت بالقرآن.

ولكن القضية التي أريد طَرْقَها هي قضية قراءة القرآن بالألحان المخترعة والأصوات المصنوعة؛ لأنها هي التي وقع فيها الخلاف والأخذ والرد.

وقد عقد الإمام ابن القيم فصلا حافلا في الكلام على هذه القضية في كتاب: زاد المعاد، ولولا طوله لنقلته بكامله، ولكن أكتفي من ذلك بنقل ما ختم به كلامه.

حيث قال رحمه الله:

وفصل النزاع أن يقال: التطريب والتغنِّي على وجهين:

أحدهما: ما اقتضته الطبيعة وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين ولا تعليم، بل إذا خُلّي وطبعُه، واسترسلت طبيعته؛ جاءت بذلك التطريب والتلحين، فذلك جائز، وإن أعان طبيعتَه بفضلِ تزيين وتحسين، كما قال أبو موسى الأشعريُّ للنبي صلى الله عليه وسلم: "لَو علِمتُ أنّكَ تَسمَع لَحَبَّرْتُه لَكَ تحبِيراً", والحزينُ ومَن هاجه الطرب والحب والشوق لا يملك من نفسه دفعَ التحزين والتطريب في القراءة، ولكن النفوسَ تقبلُه وتستحليه؛ لموافقته الطبع، وعدم التكلف والتصنع فيه، فهو مطبوع لا متطبَّع، وكَلَفٌ لا متكلَّف، فَهَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ السَّلَفُ يَفْعَلُونَهُ وَيَسْتَمِعُونَهُ، وَهُوَ التَّغَنِّي الْمَمْدُوحُ الْمَحْمُودُ، وَهُوَ الَّذِي يَتَأَثَّرُ بِهِ التَّالِي وَالسَّامِعُ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ تُحْمَلُ أَدِلَّةُ أَرْبَابِ هَذَا الْقَوْلِ كُلُّهَا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ صِنَاعَةً مِنَ الصَّنَائِعِ، وَلَيْسَ فِي الطَّبْعِ السَّمَاحَةُ بِهِ، بَلْ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَكَلُّفٍ وَتَصَنُّعٍ وَتَمَرُّنٍ، كَمَا يُتَعَلَّمُ أَصْوَاتُ الْغِنَاءِ بِأَنْوَاعِ الْأَلْحَانِ الْبَسِيطَةِ وَالْمُرَكَّبَةِ عَلَى إِيقَاعَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، وَأَوْزَانٍ مُخْتَرَعَةٍ، لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالتَّعَلُّمِ وَالتَّكَلُّفِ، فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي كَرِهَهَا السَّلَفُ، وَعَابُوهَا، وَذَمُّوهَا، وَمَنَعُوا الْقِرَاءَةَ بِهَا، وَأَنْكَرُوا عَلَى مَنْ قَرَأَ بِهَا، وَأَدِلَّةُ أَرْبَابِ هَذَا الْقَوْلِ إِنَّمَا تَتَنَاوَلُ هَذَا الْوَجْهَ، وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ يَزُولُ الِاشْتِبَاهُ، وَيَتَبَيَّنُ الصَّوَابُ مَنْ غَيْرِهِ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ عِلْمٌ بِأَحْوَالِ السَّلَفِ يَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِأَلْحَانِ الْمُوسِيقَى الْمُتَكَلَّفَةِ، الَّتِي هِيَ إِيقَاعَاتٌ وَحَرَكَاتٌ مَوْزُونَةٌ مَعْدُودَةٌ مَحْدُودَةٌ، وَأَنَّهُمْ أَتْقَى لِلَّهِ مِنْ أَنْ يَقْرَءُوا بِهَا وَيُسَوِّغُوهَا، وَيُعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْرَءُونَ بِالتَّحْزِينِ وَالتَّطْرِيبِ، وَيُحَسِّنُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالْقُرْآنِ، وَيَقْرَءُونَهُ بِشَجًى تَارَةً، وَبِطَرَبٍ تَارَةً، وَبِشَوْقٍ تَارَةً، وَهَذَا أَمْرٌ مَرْكُوزٌ فِي الطِّبَاعِ تَقَاضِيهِ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ الشَّارِعُ مَعَ شِدَّةِ تَقَاضِي الطِّبَاعِ لَهُ، بَلْ أَرْشَدَ إِلَيْهِ وَنَدَبَ إِلَيْهِ. اهـ

ولعل من المناسب أن أعطيكم نبذة عن المقامات الموسيقية؛ حتى تعرفوا حقيقتها. طبعا الذين يقرءون بها يسمونها المقامات القرآنية! يسمونها بغير اسمها ترويجا لها وإخفاء لحقيقتها! كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا، نعوذ بالله من تزيين الشيطان.

المقام عند أهل الموسيقى هو عبارة عن مجموعة من نغمات (أصوات) مرتبة، مبنیة بعضها فوق بعض. وهو الأساس الذي تبنى عليه الألحان.

والمقامات قسمان: أساسية، وفرعية. لكل منها نسق خاص، وأوزان خاصة، وكيفية خاصة، تميزه عن غيره.

والمقامات الأساسية مختلف في عددها، بعضهم يجعلها سبعة، وبعضهم ثمانية، وبعضهم تسعة.

فعلى قول من قال إنها سبعة هي:

الصبا – النهاوند – العجم – البَيَات – السيكا – الحجاز – الرَّست

يجمعونها في قولهم: صنع بسَحَر.

والذين يجعلونها ثمانية يزيدون الكرد

فبذلك تصير الجملة: صنعك بسحر

والذين جعلوها تسعة زادوا النواأثر

فبذلك تصير الجملة صنعكن بسحر.

ولاحظ أن هذه الكلمات فارسية، وهذا أمر طبيعي؛ لأن هذا العلم من وضع العجم!

الصبا كلمة فارسية تعني النسيم.

النهاوند اسم مدينة بإيران.

والعجم أصل تسميته: اسمه جهاركا

والبيات كلمة فارسية معناها الطعام غير الطازج.

وهكذا..

ولكل من هذه المقامات أغراض يستعملونها فيه:

فيقولون:

الصبا لما يراد به التحزينَ والتخشعَ والبكاء؛ لأنه من أحزن المقامات.

والنهاوند مقام معتدل من حيث الحزن والتخشع، فليس هو بالمقام الخشن ولا هو بالمقام الخفيف.

والجهاركا لما يراد به استجلاب التهيج والاشتياق والغرور ورفع والنشاط عند المستمع.

والحجاز يستعملونه فيما يريدون به استجلاب الشوق والشغف والإحساس العالي والميل للسعادة، وهو يأتي بعد الصبا في التحزين والتخشغ، ويزعمون أن أصله يرجع إلى بلاد الحجاز.

والرست يستعملونه فيما يريدون به بعث الإحساس بالفتوة والرجولة والفخامة والجسارة والميل إلى كشف الحقيقة، وله قابلية أن يُقرأ قبل وبعد كل المقامات.

وهكذا..

وكل واحد من هذه المقامات له نغمات فرعية، والفرعية كثيرة العدد جدا, قد يصل عددها إلى الألف.

فمثلا: من فروع الرست: ماهور، يكا، سازكار، نوروز، رست مرصع...

ومن فروع البيات: حسیني، بیاتین، إبراهیمي، مصري...

ومن فروع السيكا: سیکاه بلدي، راحة الأرواح، مایة، مستعار، بستهنکار..

ومن فروع النهاوند: نهاوند مرصع، نهاوند کبیر ...

إلى غير ذلك.

وبعضهم يصنفونها إلى أربع عائلات: الرست، البيات، العجم، النهاوند

وكل عائلة تضم مجموعة من المقامات.

وإن كل مقام يتشكل على ثلاثة أجزاء من حيث اللحن والطبقات الصوتية.. فمثلا مقام الصبا يتكون من:

1) قرار، وهو مقدمة المقام، وهو درجة منخفضة.

2) جواب، هو درجة توسط للمقام.

3) جواب الجواب، وهو درجة عالية للمقام.

وعندهم شيء اسمه النَّشَاز، ويعنون به الخروج من مقام إلى آخر غير متناسق من المقام الأصلي.

هذه الأمور لم تكن معروفة عند الصدر الأول من هذه الأمة، وإنما جاءت من الفُرْسِ وغيرهم من الأعاجم بعد أن اختلطوا بالمسلمين.

واعلم أن من يراعى الأنغام في قراءة القرآن ويطبقها بحذافيرها فإنه سيخل بقواعد التجويد ولا بد؛ لأن أزمنة المقامات تختلف عن أزمنة التجويد، ولأن تطبيق المقام كما هو يضطرك إلى ارتكاب مخالفات في القراءة؛ كتمييع أصوات بعض الحروف، أو الضغط الزائد عليها، أو الإخلال بأداء الإخفاء والإدغام، أو الرفع الزائد للصوت.

كذلك هؤلاء إذا قرءوا الأشعار مثلا؛ يقعون في عدد من هذه المحاذير أيضا؛ لأن النظام الصوتي العربي لا يتناسب أيضا مع هذه المقامات.

وإذا أردت البرهان على ذلك؛ فاستمع إلى محترفي أداء المقامات عندما يقرءون القرآن أو الأشعار، وانظر كيف يخلون!

وقد وضعتُ بعض الأمثلة فيما يخص قراءة القرآن في موضوع لي كتبته على صفحات منتدى الإمام الآجري ومنتدى سحاب عنوانه: (تحذير النابهين مما يفعله بعض القراء المحدثين).

وأما الأمثلة على قراءة الأشعار فقد كفانا مئونة البحث عنها العفاسيُّ ومحمدٌ العزاويُّ وصلاح بوخاطر وأضرابهم!

أيضا هناك بعض البرامج التي تستعمل في الاستوديوهات لوزن الصوت على المقامات يمكنك أن تتأكد من ذلك عن طريقها، وأنا قمت بتجربة ذلك بنفسي عند قراءة بعض الأشعار!

والمشكلة أنهم يكابرون، ويأبون الاعتراف بأنها تخل بالقراءة الصحيحة!

وإذا التزم أحدهم بأزمنة التجويد فإن المقام سينكسر منه، وحينئذ لا يسمى عند أهل المقامات أنه قارئ بالمقام؛ لأنه خرج عن قواعدهم!

وهؤلاء القوم يلبسون على الناس بقولهم: "إن كل من قرأ القرآن متغنِّيا به فإنه لا بد من أن يوافق مقاما من المقامات -شاء أم أبى-".

نقول لهم: القرآن –كما هو معلوم- ليس بالشعر؛ ولكن لو أتينا إلى قوله تعالى: (الحمد لله الذي هدانا) نجد أنه موزون عروضياً على صدر أو عجز بيت من بحر الرجز

ومثله قوله تعالى: (إنا إذاً لفي ضلال وسُعُر)

وكذلك لو أتينا إلى قوله تعالى: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) نجد أنه موزون

فهل وجود هذه المقاطع وأمثالِها في القرآن يجعلنا نقول بأن القرآن شعر؟!

حاشا وكلا!

الشعر شيء قائم بذاته يتألف من أبيات لها صدر وعجز ولها قافية وموزونة بأوزان معينة ....

كذلك الأمر بالنسبة لأزمنة التجويد وأزمنة المقامات؛ هل مَن قرأ القرآن فوافق عند قراءتِه لمقطع قرآني معيَّنٍ مقامَ النهاوند مثلاً؛ هل يقال إنه قرأ بالنهاوند؟!

الإجابة لك

مقام النهاوند مقام له أوزانه وأزمنته وأحكامه الخاصة, لو عرضنا تلاوة ذلك القارئ عليها لَوَجَدْنا أنه في الواقع لم يقرأ بالنهاوند, إنما وافقه في مقطع معين ثم خالفه.

وهكذا يقال في بقية المقامات

هل رأيتم كيف أن هذه شبهة واهية؟

أيضا هناك مبحث آخرُ مهم ذكره عدد من شراح المقدمة، وذكره ابن الجزري في طيبة النشر في بيتين بعد أبيات الصفات وقبل أبيات حكم التجويد، ويبدو أنه أراد بذكره إياه فيها أن يستدرك ما فاته في هذه المقدمة من ذكره، هذا المبحث هو مبحث مراتب التلاوة، وبعضهم يسميه: مراتب القراءة، وبعضهم يسميه: أسلوب القراءة، وبعضهم يسميه: أوجه القراءة.

هذا المبحث يشمل قضيتين:

الأولى تتعلق برفع الصوت وخفضه.

والثانية تتعلق بسرعة القراءة وبطئها.

وأكثر كلام علماء القراءة يدور حول القضية الثانية؛ لاتساع مجال القول فيها، أما القضية الأولى فهي موضع اتفاق، والكلام فيها يغلب عليه الإيجاز.

نبدأ بمسألة رفع الصوت وخفضه..

قال النووي: اعلم أنه جاءت أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره دالة على استحباب رفع الصوت بالقراءة، وجاءت آثارٌ دالةٌ على استحباب الإخفاء. اهـ

وقالت اللجنة الدائمة: قراءة القرآن للشخص إذا لم يكن في الصلاة وليس بقربه أحد يتأذى برفع صوته؛ يراعى فيه الأصلح للقارئ من الجهر أو الإسرار، مما يَجْمَعُ قلبه على القراءة وتدبر معاني ما يتلوه من القرآن الكريم. اهـ.

وأما في الحالتين المستثناتين فالأمر معروف.

نأتي الآن إلى المسألة الثانية وهي المتعلقة بسرعة القراءة وبطئها..

إن من غير المتيسر وضع مقاييسَ محددةٍ للسرعة في القراءة، فهناك مساحة واسعة من التدرج، ولكن يمكن الإشارة إلى ثلاث درجات أو مراتب: السرعة، والتريث، وما بينهما.

واجتهد علماء القراءة في وضع مصطلحات لهذه المراتب، ووضع ضوابط لكل مرتبة، وتوضيح العلاقة بينها.

فأطلقوا على مرتبة السرعة اسم الحدر، مِنْ حَدَرَ يَحْدُرُ إِذَا أَسْرَعَ، فَهُوَ مِنَ الْحُدُورِ الَّذِي هُوَ الْهُبُوطُ; لِأَنَّ الْإِسْرَاعَ مِنْ لَازِمِهِ، بِخِلَافِ الصُّعُودِ.

ومما عُرّف به الحدر في الصطلاح: أنه إدراج القراءة، وسرعتها، مع المحافظة على أحكام التلاوة، وَمُرَاعَاةِ تَقْوِيمِ اللَّفْظِ، وَتَمَكُّنِ الْحُرُوفِ، مَعَ إِيثَارِ الْوَصْلِ.

فلا يبالَغ في الإسراع إلى حد الخلط، وبَتْرِ حُرُوفِ الْمَدِّ، وَذَهَابِ صَوْتِ الْغُنَّةِ، وَاخْتِلَاسِ الْحَرَكَاتِ –فيما لم يرد فيه ذلك-، وَالتَّفْرِيطِ إِلَى غَايَةٍ لَا تَصِحُّ بِهَا الْقِرَاءَةُ، وَلَا تُوصَفُ بِهَا التِّلَاوَةُ.

وقد ذكر ابن الجزري أن الحدر مَذْهَبُ ابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَسَائِرِ مَنْ قَصَرَ الْمُنْفَصِلَ؛ كَأَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبَ وَقَالُونَ وَالْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ -فِي الْأَشْهَرِ عَنْهُمْ-، وَكَالْوَلِيِّ عَنْ حَفْصٍ، وَكَأَكْثَرِ الْعِرَاقِيِّينَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ.

وأما مرتبة التريث والبطء فقد اختُلف في المصطلح الذي يدل عليها، فمنهم من أطلق عليها اسم: التحقيق، مِن حققت الشيء، أي عرفته يقينا.

قال الداني: والعرب تقول: بلغت حقيقة هذا الأمر، أي بلغت يقينَ شأنِه.

والاسم منه: الحق.

فمعناه أن يؤتى بالشيء على حقه من غير زيادةٍ فيه ولا نقصانٍ منه. اهـ

ومما عُرّف به التحقيق في الاصطلاح: أنه القراءةُ بتؤدة واطمئنان، مع تمام إتقان النطق بالحروف، وتبيينِها، وتوفيتِها حقوقَها من المد إن كانت ممدودة، ومن التمكين إن كانت ممكنة، ومن الهمز إن كانت مهموزة، ومن التشديد إن كانت مشددة، ومن الإدغام إن كانت مدغمة، ومن الفتح إن كانت مفتوحة، ومن الإمالة إن كانت ممالة، ومن الحركة إن كانت متحركة ومن السكون إن كانت مسكنة، وإتمامِ الحركات، مع ملاحظة الجائز من الوقوف. وكل ذلك من غير تجاوز ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف.

قال ابن الجزري: وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ، هُوَ مَذْهَبُ حَمْزَةَ، وَوَرْشٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْهُ، وَقُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَالْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَبَعْضِ طُرُقِ الْأُشْنَانِيِّ عَنْ حَفْصٍ، وَبَعْضِ الْمِصْرِيِّينَ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ، وَأَكْثَرِ الْعِرَاقِيِّينَ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ اهـ

وقال في موضع آخر: وَالتَّحْقِيق يَكُونُ لِرِيَاضَةِ الْأَلْسُنِ، وَتَقْوِيمِ الْأَلِفَاظِ، وإقامة القراءة، وَهُوَ الَّذِي يُسْتَحْسَنُ وَيُسْتَحَبُّ الْأَخْذُ بِهِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَجَاوَزَ فِيهِ إِلَى حَدِّ الْإِفْرَاطِ؛ مِنْ تَحْرِيكِ السَّوَاكِنِ، وَتَوْلِيدِ الْحُرُوفِ مِنَ الْحَرَكَاتِ، وَتَكْرِيرِ الرَّاءَاتِ، وَتَطْنِينِ النُّونَاتِ بِالْمُبَالَغَةِ فِي الْغُنَّاتِ. اهـ

وقال الداني: فأما ما يذهب إليه بعض أهل الغباوة من أهل الأداء من الإفراط في التمطيط، والتعسف في التفكيك، والإسراف في إشباع الحركات... إلى غير ذلك من الألفاظ المستبشعة والمذاهب المكروهة؛ فخارج عن مذاهب الأئمة وجمهور سلف الأمة. اهـ.

وَأَمَّا التَّرْتِيلُ فهذا كلام الداني وابن الجزري –دمجته في بعضه وزدت عليه قليلا-:

الترتيل: مصدرُ رتَّل فلانٌ كلامه إذا أتبع بعضه بعضاً على مكثٍ وتؤدةٍ، والاسم منه الرتَل، والعرب تقول: ثغرٌ رَتَلٌ؛ إذا كان متفرقا.

وقال الله تعالى مؤدبا لنبيه وحاثا لأمته على الاقتداء به: {ورتل القرآن ترتيلاً}، أي تلبث في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فتدخلَ بعض الحروف في بعض.

وقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الترتيل: التبيين. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: التأني، وفي رواية عنه: الترسل. وَقَالَ الضَّحَّاكُ: النبذ حَرْفًا حَرْفًا.

وقال الطبري: {ورتل القرآن ترتيلاً} وبين القرآن إذا قرأتَه تبيينا، وترسل فيه ترسلا، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. اهـ

وأما ما روي عن علي –رضي الله عنه- من أن الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف؛ فهذا أقدم من ذكره فيما بين أيدينا من مصادر هو الهذلي في كتابه: (الكامل)، وذكره بغير إسناد، وعليه؛ فلا يُحتج به.

والترتيل مشتق من الرتَل. قال صاحب العين: رتّلت الكلام: تمهلت فيه. وثغرٌ رتَلٌ: حسن التنضيد. وقال الأصمعي: وفي الأسنان الرتَل، وهو أن يكون بين الأسنان الفرج، لا يَرْكَبُ بعضُها بعضا.

ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الأمر بالفعل حتى أكده بمصدره؛ تعظيما لشأنه، وترغيبا في ثوابه؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ عَوْنًا عَلَى تَدَبُّرِ الْقُرْآنِ وَتَفَهُّمِهِ.

فالتَّحْقِيقُ نوع من الترتيل.

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ التَّرْتِيلِ وَالتَّحْقِيقِ بأَنَّ التَّحْقِيقَ يَكُونُ لِلرِّيَاضَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّمْرِينِ، وَالتَّرْتِيلَ يَكُونُ لِلتَّدْبِيرِ وَالتَّفَكُّرِ وَالِاسْتِنْبَاطِ، فَكُلُّ تَحْقِيقٍ تَرْتِيلٌ وَلَيْسَ كُلُّ تَرْتِيلٍ تَحْقِيقًا.

وأما المرتبة التي بين التأني والإسراع فقد أطلق عليها كثيرون اسم التدوير، وهذا هو الاسم الذي استقر عند المتأخرين، وسميت بذلك لكونها مرتبة دائرة بين الحدر والتحقيق.و وهناك من أطلق عليها اسم التوسط.

ومما قيل في تعريف هذه المرتبة في الاصطلاح: أنها عِبَارَةٌ عَنِ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ -التَّحْقِيقِ وَالْحَدَرِ-.

قال ابن الجزري: وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ عَنْ أَكْثَرِ الْأَئِمَّةِ مِمَّنْ رَوَى مَدَّ الْمُنْفَصِلِ وَلَمْ يَبْلُغْ فِيهِ إِلَى الْإِشْبَاعِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَائِرِ الْقُرَّاءِ، وَصَحَّ عَنْ جَمِيعِ الْأَئِمَّةِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْأَدَاءِ. اهـ.

وهناك من جعل الترتيل والتحقيق شيئا واحدا.

وهناك من لم يستعمل مصطلح التحقيق، واستعمل لهذه المرتبة الترتيل فقط، يعني أن مراتب القراءة عنده: ترتيل وحدر وتوسط.

ومنهم من جعل المراتب أربعا: التحقيق، والترتيل، والتدوير، والحدر.

ومنهم من أخرج الترتيل عن كونه مرتبة من مراتب التلاوة وجعله شاملا لجميع المراتب الثلاث.

والذي يظهر لي أن ما قررناه آنفا هو الأقرب.

وأنت تلاحِظ أن التجويد مطلوب في كل مرتبة من المراتب. قال المرادي: والقراء مجمعون على التزام التجويد في جميع أحوال القراءة، من ترتيل وحد وتوسط، وربما توهم قوم أن التجويد إنما يكون مع الترتيل، وليس كما توهموه، وإنما حقيقة تجويد القراءة كما قدمته لك، وذلك متأت مع الحدر كما يتأتى مع الترتيل، ولا ينكر أن الأخذ بالترتيل أتم مدا وتحريكا من الأخذ بالحدر، ولكن لا بد في جميع ذلك من إقامة مخارج الحروف وصفاتها. اهـ باختصار يسير.

واعلم أن ما سبق من أن الترتيل مذهب فلان وفلان، والتدوير مذهب فلان وفلان، والحدر مذهب فلان وفلان؛ فلأنه هذا الغالب على قراءتهم، وإلا فكلٌّ أجاز الثلاث.

قال الدكتور غانم الحمد: "وتخصيص كل قراءة بمرتبة من المراتب الثلاث غير مأخوذ به في زماننا، والذي عليه العمل القول بجواز تلك المراتب في جميع القراءات من غير تخصيص.

ثم قال: ومع تعدد وجهات النظر في مراتب القراءة؛ فإن التلقي الشفهي والأخذ عن شيوخ الأداء يظل هو الأساس في ضبط تلك المراتب.

وقد اختلف العلماء في أيهما الأفضل: الترتيل وقلة القراءة، أو السرعة مع كثرة القراءة؛ على قولين؛ فذهب إلى الأول: ابن مسعود، وابن عباس، واختاره ابن سيرين، ونسبه ابن الجزري إلى معظم السلف والخلف، قال: لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهْمُهُ وَالتَّفَقُّهُ فِيهِ وَالْعَمَلُ بِهِ، وَتِلَاوَتُهُ وَحِفْظُهُ وَسِيلَةٌ إِلَى مَعَانِيهِ.

بينما ذهب الشافعية إلى المذهب الثاني، وهو أن السرعة مع كثرة القراءة أفضل.

وجمع بين القولين ابنُ القيم، وتبعه الحافظ ابن حجر وغيرُه، ونصُّ كلامِ ابن حجر:

والتحقيق: أن لكل من الإسراع والترتيل جهةَ فَضْلٍ؛ بشرط أن يكون المسرع لا يخلُّ بشيء من الحروف والحركات والسكون الواجبات؛ فلا يمتنع أن يَفْضُل أحدُهما الآخرَ، وأن يستويا؛ فإن من رَتّلَ وتأمل؛ كمن تصدق بجوهرة واحدة مُثَمَّنَةٍ، ومن أسرع؛ كمن تصدق بعدة جواهر، لكن قيمتها قيمةُ الواحدة، وقد تكون قيمة الواحدةِ أكثرَ من قيمة الأُخريات، وقد يكون بالعكس". اهـ.